برنامج حزب الفضيلة

أكتوبر 2011

الفصل الأول

تمهيـــد

شهدت مصر مؤخرا تحولات جذرية على الساحة السياسية مما أتاح لأبنائها ممن يملكون القدرة على الخوض في العمل السياسي من مثقفي هذه الأمة- وما أكثرهم - والذين كان جلهم معطل بل ممنوع من ممارسة هذا الحق في الحقبة السابقة نتيجة الفساد الذي كان مستشريا آنذاك على كل الأصعدة، حيث شهدت مصر جمودا سياسيا غير مسبوق ناهيك عن تدهور الأوضاع الإقتصادية حيث زادت نسبة الفقر في مصر لتبلغ 19.6%. بحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2008 لتتسع الفجوة بين طبقة الفقراء والأغنياء كما ارتفعت نسبة التضخم إلى أعلى مستوياتها بارتفاع الأسعار وارتفعت معها تكاليف العلاج كما انخفض مستوى التعليم إلى أدنى مستوياته مما يهدد بانهيار المنظومة التعليمية بأكملها..

كل هذه الأوضاع الصعبة التي تعيشها مصر أدت إلى تراجع مكانتها على الساحة الدولية الإقليمية مما يجعلها مطمعا للدول الكبرى التي تسعى لبسط نفوذها في المنطقة والإستحواذ على مقدرات البلاد نظرا لمكانة مصر الكبرى والمركزية على الخارطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط..

فجائت ثورة الخامس والعشرين من يناير لتتيح فرصة حقيقية لأبناء هذه الأمة بجميع أطيافها للنهوض بمصر وبنائها من جديد وذلك بتضافر جهودهم على اختلاف انتماءاتهم واجتهاداتهم في البحث عن الآليات العملية المناسبة التي تضمن تنظيم النشاط السياسي في المجتمع وحراك القوة فيه، وانتقال السلطة أو تقاسمها بين فعالياته، بطرق سلمية، تحقق السلام الاجتماعي، وتوقف الهدر في مقدرات الأمم التي تسببها الصراعات الدموية عندما تغيب إمكانات التغيير السلمي العادل، وانطلاقا من هذا التطور في الفكر السياسي الحديث..

وانطلاقا من هذا التطور في الفكر السياسي الحديث، فقد تنادى عدد من أبناء مصر، تجمعهم رؤى فكرية متجانسة، ويحدوهم البحث عن مستقبل أفضل لبلدهم، من أجل طرح رؤاهم السياسية الجديدة على الرأي العام المصري، من خلال حزب سياسي جديد، يؤمن بأهمية ترسيخ مبدأ الإصلاح السلمي من خلال مؤسسات الدولة، ويعمل على تقريبها من الشفافية ومقتضيات الشرعية، والاتجاه نحو العمل السياسي العلني السلمي والقانوني، وقد عقدنا العزم على خوض هذه التجربة، واثقين من أهمية هذا التحول التاريخي الذي نقوم به متعاونين مع كل القوى الوطنية المخلصة و في أوساط الحركة الإسلامية المصرية بشكل خاص، مما نراه خدمة عظيمة لاستقرار مصر، ودافعا أكيدا لانطلاق عجلة التنمية بعيدا عن القلق السياسي الخارج على حسابات المنطق والديمقراطية، وآملين أن يوفقنا الله تعالى في هذا السبيل الجديد، وأن نكون أوفياء لهذا البلد الطيب.

الفصل الثانى

المرجعية العليا للتشريع

بات الإصلاح السياسي مطلبا ضروريا لا غنى عنه للنهوض بمصر من جديد لأنه المدخل الرئيسي لكل الإصلاحات المنشودة على جميع الأصعدة..

وبناءا عليه يرى الحزب أن الشعب المصري في غالبيته الساحقة شعب مسلم، ينحاز للإسلام كشريعة وحضارة وهوية، ولما كانت الشريعة الإسلامية في جوهرها منظومة قانونية مدنية تقيم العدل بين الناس بلا تفريق بين جنس ولون ودين ومذهب، فإن من الطبيعي أن تكون هذه الشريعة هي المرجعية الحاكمة للمجتمع المصري، لأنها تجمع بين العدل المطلق بين بني البشر وهو ما تقصده الحياة المدنية بمفهومها الحديث، وبين منطق التعبد عند المسلمين باتباع أحكام دينهم.

مع التأكيد على أن الحزب يحترم وحدة المواطنة، وأن أبناء مصر متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، بغض النظر عن الانتماء الديني أو العرقي.

الشورى

إن الديمقراطية فى نظم الغرب تقترب من الشورى فى النظم الاسلامية في بعض جوانبها وكلاهما فى حقيقته هو المذهب السياسى لكلا النظامين الذى يرى أن الشعب هو صاحب الحق فى السلطة والحكم داخل الجماعة وأن سلطة الحكم أياً كان نوعها لا تكتسب شرعيتها ومشروعيتها إلا إذا كانت تجد سندها فى اختيار الشعب وموافقته ورضاه سواء كان ذلك لازما لوجود السلطة أو استمرار حكمها.

ومن هذا المنطلق فإن الشعب هو الذى أوجد السلطة وهو المحرك الحقيقى لسياستها والموجه لنشاطها والمحدد لاتجاهاتها، وهى بمعنى آخر توكيد السلطة بعد الله سبحانه وتعالى للشعب ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه وفق ما اتفق عليه من واقع حضارته وعقائده وأخلاقياته وثقافته.

ولكى تحقق الشورى أهدافها فى الحكم لصالح الشعب واستمرار الحكم وفقا للأهداف والمبادئ التى وضعها الشعب وتوافق عليها فلابد أن تكون السلطة قائمة على عدل اقتصادى وعدل اجتماعى، حتى يتمكن الشعب من ممارسة حقوقه السياسية فى مناخ من الحرية والعدالة والمساواة.

ومن هنا فإن حزبنا يؤكد على المبادئ الآتية:

أولاً: حرية الرأى والقول والكتابة والاعتقاد والاجتماع والعمل السياسى والاجتماعى والثقافى فى إطار القيم العقائدية والأخلاقية والثقافية للمجتمع مع كفالة هذه الحقوق فى مناخ من الاستقرار والأمن.

ثانيا: تأكيد حرية الاعتقاد الدينى، وحماية الحق فى إقامة الشعائر الدينية بحرية للجميع.

ثالثاً: ضمان حرية التعبير عن طريق وسائل الاتصال المرئية والمقروءة والمسموعة وضمان حرية العاملين بهذه الوسائل ضد الفصل والنقل.

رابعا: احترام الكرامة الإنسانيةوحقوق الإنسان وذلك بتوفير مقومات العيش الكريم من قدرة شرائية تحقق الكفاية وتوفير السكن اللائق وضمان مجانية العلاج والتعليم لعموم الشعب. وجميع حقوق الإنسا ن المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

خامسا: فصل ملكية وسائل الإعلام بكل أشكالها عن التعبير والتحرير حتى لا يتحكم المالك فى المهنى ويملى عليه آرائه وإرادته.

سادساً: حرية النشر وإلغاء الرقابة على المطبوعات.

سابعاً: القضاء على الأمية ورفع كفاءة التعليم فى جميع مراحله حتى تتحقق المعرفة التى هى أساس المشاركة السياسية وحتى تتعمق الشورى فى عقل ووجدان كل مواطن.

ثامناً: المساواة بين أفراد المجتمع جميعا دون تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو الدين.

تاسعاً: التأكيد على حرية تشكيل الحركة التعاونية على أسس عملية يجتمع أصحابها بحرية حقيقية حتى تكون تعاونيات الفلاحين والحرفيين منظمات لها وجود حقيقى وفاعل تحقق مصالح أعضائها فى مناخ من الحرية والنزاهة وعدم السيطرة عليها من قبل أجهزة الحكم أياً كان نوعها.

عاشراً: التأكيد على وحدة حرية الحركة النقابية المستقلة بما يكفل لها أن تكون قوة حقيقية فى ميادين العمل المجتمعى لخدمة أعضائها ولتكون لها دور فاعل وقادرعلى المشاركة فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الشاملة.

مع التأكيد على الأهمية الخاصة لنقابات العمال الزراعيين واستقلالها لتحقيق رسالة لصالح الوطن وللتعبير عن المصالح الحقيقية لأعضائها ويكون لها دور فعال فى تغيير السياسات العامة دون أى ضغط عليها من جانب السلطة أيا كانت.

أحد عشر: التأكيد على سلطة المجالس الشعبية المنتخبة والتى تعبر عن مصالح جماهير الشعب فى الأقسام والمراكز والمحافظات ولابد أن يكون توفرسلطة أجهزة الدولة التنفيذية لأن هذا هو الذى يكفل سلطة الشعب وسيادته باعتباره هو القائد الفعلى وصاحب المصلحة والتنمية الاقتصادية الشاملة.

اثنى عشر: إن سيادة القانون وتحقيق العدالة لا تتم إلا بجعل التشريعات فى خدمة المواطنين صاحبة المصلحة الحقيقية فى التنمية الاقتصادية الشاملة بحيث تكون هذه التشريعات أيا كان نوعها ومصدرها معبرة عن مصالح هذه الجماهير وذلك لن يتأتى إلا بالعمل الجاد فى المرحلة المقبلة على مراجعة كافة القوانين المنظمة لحياة الناس بدءا من الدستور حتى اللوائح التى تنظم علاقات الأفراد فى أبسط التجمعات داخل الوطن.

ثلاثة عشر: تعديل كافة القوانين المنظمة للعمل السياسى فى مصر بما يجعلها معبرة وحقوق ومصالح المواطن المصرى فى مجتمع يتمتع بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

أربعة عشر: ضمان استقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية: حيث إن نزاهة القضاء تقتضي إستقلاله عن أي إشراف رئاسي أو سلطة سيلدية إلا هيئة التفتيش القضائي التابعة للمجلس الأعلى للقضاء , حيث أن نزاهة القضاء واحترام المواطنين له قائم في الأصل على تطبيق العدالة في الفصل بين الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، ونظرته لهم على حد سواء دون تمييز أو تفضيل، فالقضاء العادل قضاء نزيه، لا يرى إلا مواد القانون ويراعي تطبيقها.

خمسة عشر: عمل دستور جديد يحدد اختصاص سلطات الدولة المختلفة من قضائية وتشريعية وتنفيذية بحيث يكون هناك فصل كامل بين السلطات وتتمتع فيه السلطة القضائية باستقلال مطلق فى ظل دستور يأخذ بالنظام البرلمانى ويكون فيه رئيس الجمهورية حكما بين السلطات.

الفصل الثالث

آليات التنمية الاقتصادية الشاملة

إن بناء التنمية الاقتصادية الشاملة بمعناها الوارد فى الإطار الفكرى العام للحزب تختلف باختلاف الفروق الحضارية والاجتماعية والتاريخية لكل مجتمع إلا أن هناك قواعد أساسية لهذه التنمية جوهره هو عدم استقلال الانسان وأن العمل الانسانى هو المعيار الأساسى لتوزيع الثروة والعائد الاقتصادى بين أفراد المجتمع وهذا يقتضى قيام الدولة بالإدارة المباشرة أحيانا وبالمراقبة الفعالة أحياناً أخرى لكافة وسائل وآليات التنمية الاقتصادية سواء من قبل الأفراد وباعتبارهم مواطنون أو الهيئات أو المؤسسات التى تديرها الدولة.

وأن مقتضى التنمية الاقتصادية الشاملة للمجتمع حضاريا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا هو بناء اقتصاد وطنى مستقل تتوافر فيه مقومات الاعتماد على الذات والتقدم والنهوض بسواعد كل قوى الشعب الفاعلة والتنمية فى كل المجالات لضمان حد الكفاية والرفاهية لكل مواطن فيه.

إن مصر تمتلك مقومات الدولة العظمي بمواردها البشرية (خاصة من الشباب) والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والفكرية، وما تحتاجه مصر في الحقيقية هو البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تشجع على العمل والانتاج والاستثمار. وإن العنصر البشري المصري أهم ما

تمتلكه مصر من ثروات فهو عماد أية نهضة اقتصادية حقيقية وهى هدفها النهائى فمصر كانت ولا تزال مصنعا مصدرا للخبرا ت والكفاءا ت الفكرية والمهنية والحرفية لكل محيطها الإقليمى العربى والأفريقى.

ويرى المؤسسون أن النهضة الاقتصادية الحقيقية لن تحققها إلا عقول ابناء مصر وسواعدهم. ومن ثم فإن تلك النهضة مشروطة بالاستثمار الجاد فى البشر عبر محورين الأول هو ضمان الحياة الكريمة لهم والثانى هو تنمية ملكاتهم و صقل مهاراتهم وإطلاق مواهبهم لتحقيق النهضة.

وهذا يتطلب أن تكون مصر بلدا صناعيا متقدما وزراعيا متقدما وتجاريا متقدما وثقافيا متقدما يأخذ بكافة وسائل العلم والتكنولوجيا لإحداث النهضة الصحيحة فى كل المجالات اللازمة لوضع مصر فى صفوف الدول المتقدمة وفى الموقع الذى يتناسب مع حضارتها وتاريخها ضمن المنظومة العربية الاسلامية ونحن نسعى لذلك لابد أن توضع ضمن أولوياتنا المهام التالية :

أولاً: التخطيط الشامل:

إن منهج التخطيط العملى هو المنهج الأمثل والناجح فى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وهذا التخطيط يجب أن يأخذ بالأسلوب العلمى لإحداث التنمية وأن يكون هذا التخطيط فى خدمة المجتمع وتحقيق الرفاهية لكل مواطن فيه ويؤدى إلى العمل على استقلالنا الاقتصادى الذى هو الدعامة الأساسية لاستقلالنا السياسى والثقافى والحضارى.

وأن هذا التخطيط يجب أن يضع التصور العلمى لاستخدام كل أدوات الانتاج المتاحة ومن أهمها العنصر البشرى لتحقيق التنمية وحتى لايسمح للاقتصاد الطفيلى أوالريعى أن يعيدا السيطرة الاقتصادية المستغلة على الدولة والمجتمع والتى تؤدى إلى زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المواطنين وتؤدى بالتالى إلى تحالف السلطة مع رأس المال سواء المحلى أو الأجنبى مما لا يحمد عقباه على الوطن والمواطنين ويكون بالتالى السبب لعدم تحقيق نهضة الأمة بل يزيد من تخلفها وتبعيتها فى كل المجالات.

وتتجلى أهمية التخطيط الشامل الذى هو أحد أدوات التقدم والنهضة فيما يلى:

1- أنه يؤمن توازن التنمية الاقتصادية الشاملة فى كل المجالات والقطاعات المختلفة بحيث لا يغطى مجال دون آخر.

2- تأمين تلبية الحاجات الضرورية العامة والخاصة بالنسبة لجميع المواطنين دون تمييز والتى تصل إلى حد الكفاية وليس حد الكفاف.

3- تأمين التوزيع العادل للثروة القومية وكذا التوزيع العادل للناتج القومى.

4- تأمين وتأكيد مساهمة المنتجين الحقيقيين فى المجالات الانتاجية والخدمية المختلفة فى وضع خطط التنمية الشاملة أى مشاركة كل من يشترك فى تنفيذ الخطة فى وضعها حتى يكون له دور مختلف فى تنفيذها ولا تكون بمثابة متطلبات يجب تنفيذها فعلاً دون اقتناع بجدواها.

ثانياً: الملكية العامة:

إن ملكية المجتمع لوسائل الانتاج الرئيسية هى الطريق الأساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة فى المجتمع وهى التى تؤكد كل المكتسبات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تحقق مصالح جميع المواطنين بشكل متكافئ.

وأن هذا الذى يؤدى إلى حماية الرأسمالية الوطنية المنتجة من الاحتكارات التى تمتلكها سلطة رأس المال سواء كان داخليا أو خارجيا.

وأن الملكية العامة التى تساهم فى تحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة بشكل أساسى هى التى تؤكد تكافؤ الفرص وزيادة الانتاج والعدل فى توزيعه على أفراد المجتمع باعتبار أنها تراعى الأبعاد الانسانية الأخلاقية والاجتماعية دون أن يكون هدفها تحقيق الربح ليس على حساب حياة ورفاهية فحسب بل على حساب حاجات المواطن الأساسية من مسكن ومأكل وملبس وكرامة.

بالإضافة إلى أن الملكية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية للمجتمع حتى التى تخلق القوى المنتجة فى المجتمع بالإضافة إلى روح الأخوة والكفالة والتعاون والتى تخلقها هذه الملكية العامة فى نفوس المواطنين بإحساسهم أنهم يملكون مقدراتهم وأنهم أحرار فى أوطانهم.

ثالثاً الملكية الخاصة:

إن الاهتمام بالملكية العامة وتنميتها وزيادة كفاءتها الانتاجية لايعنى اهمال الملكية الخاصة بل إنه يصبح من الضرورى المحافظة على الدور الخلاق الذى تقوم به هذه الملكية باعتبار أن الملكية شعور فطرى لدى الانسان يستطيع بموجبه أن يستدعى كل مقومان النجاح باعتباره يحقق مكاسب شخصية له ولمواطنيه.

إن القيمة الخلاقة للملكية الخاصة باعتبارها رأسمالية وطنية منتجة فى المجتمع بعيدة عن الاستغلال وبعيدة عن ممارسة النشاط الاقتصادى الطفيلى أو الريعى الذى لايعود على الوطن بأى عوائد حقيقية تؤدى إلى نهضته وتقدمه.

وأنه يجب التأكيد على دور الملكية الخاصة وتشجيعها فى مجالات الانتاج والتجارة والتوزيع فى إطار الخطة الشاملة للتنمية وأن هذه الملكية الخاصة تعتبر المكون الرئيسى من مكونات كل خطة ومشارك رئيسى وفعال فى انجازها بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع.

وأنه فى هذا الإطار لابد أن يكون للدولة دور فعال فى الحفاظ على العاملين فى مجالات ونشاطات الملكية الخاصة بتشريعات تنظم ساعات العمل والحد الأدنى للأجر والحقوق الإنسانية والاجتماعية بما يضمن تحقيق الرفاهية لهؤلاء العمال وبما يضمن عدم استغلالهم وتحقيق المستوى المعيشى اللائق بهم كمواطنين فى مجتمع الكفاية والعدل الاجتماعى.

رابعا: الملكية التعاونية:

إن الملكية التعاونية من أهم صور التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع وتلعب دورا قويا فى تعبئة كافة القوى الاجتماعية والاقتصادية التي لاتكون الملكية العامة أو الخاصة مناسبة لهم لصغر إمكانيات أعضائها أو ضعف إمكانياتهم الاقتصادية والمالية مما يكون من الأفضل والملائم لهم التعاون للقيام بمشاريع مشتركة تأخذ شكل التعاون فى مجال التعاون الانتاجى زراعى أوصناعى أو تجارى.

وأنه من المفيد أن يكون النظام التعاونى بين صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين ليكون فى خدمتهم باعتبار أن التعاون من أهم وسائل وآليات التنمية الاقتصادية الشاملة وأنه يجب العمل على دعم وتقوية كافة الاتحادات التعاونية الانتاجية منها وغير الانتاجية لتعاون التنمية الزراعية أو الحرفيين أو المصدرين للمحاصيل الزراعية وغيرها من المنتجات التى لايستطيع الفرد أن يقوم بتسويقها بمفرده ونوضح أهمية التنمية التعاونية فى أنها تستطيع أن تقوم بالمهام التالية:

1- أن تحد من عقوبة الملكية الخاصة وتساعد على مشاركتها فى خطط التنمية الشاملة.

2- المساعدة على النهوض بالقوى المنتجة من فلاحين وعمال وحرفيين منخرطين فى الاتحادات التعاونية.

3- المساعدة فى حل مشاكل البطالة والقدرة على خلق فرص عمل جديدة لمن يرغب وقادر على العمل.

4- العمل على تأكيد وتطوير مبادئ الحرية والشورى التى تساعد فى عملية الانتاج.

5- تساعد على تحقيق التحويلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروح الجماعية فى العمل والانتاج لصالح جميع المواطنين.

6- تساعد على زيادة الكفاءة الانتاجية التسويقية لتحقيق أكبر عائد لصغار المنتجين من فلاحين وعمال وحرفيين.

7- تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى بجانب الملكية العامة والخاصة.

خامسا: الاستثمارات العربية والاسلامية:

إن عملية التنمية الاقتصادية الشاملة فى أى مجتمع لابد أن يضمن لها مصادر التمويل الكافية لانجازها وأنه فى حالة عدم توافر الموارد والمدخرات الوطنية على القيام بأعباء تلك التنمية فإنه يجب أن تتوجه نحو الاستثمارات العربية والاسلامية أولا كمصدر من مصادر خطط التنمية وفى حالة عدم توافر مصادر التمويل العربية والاسلامية يجب أن تسعى لجلب الاستثمارات الأجنبية غربية كانت أو شرقية إلا أنه فى حالة عدم الاستعانة بهذه الاستثمارات يجب أن تلتزم وتحقق الضوابط التالية:

أولا: ينبغى أن تكون الأولوية للاستثمارات العربية والاسلامية.

ثانيا: أن تكون هذه الاستثمارات فى مشروعات تتناسب وتتفق مع خطط التنمية الاقتصادية الشاملة بالمفهوم الوارد فى هذا البرنامج.

ثالثا: أن تكون هذه الاستثمارات فى خدمة عملية التنمية وتؤدى إلى زيادة الدخل القومى وسد الاحتياجات الأساسية وليست الاحتياجات الترفيهية أو غير الضرورية فى حياة المواطن.

رابعا: لاتؤثر هذه الاستثمارات على البناء الاجتماعى والسياسى والأخلاقى والحضارى والثقافى للمجتمع ولا يتمتع هذا الاستثمار بأى مميزات تفوق الاستثمارات الوطنية.

خامسا: أن تكون هذه الاستثمارات من خلال الدولة فقط ودون أن يكون للأفراد أو المؤسسات الخاصة أى دور مباشر فى جلب هذه الاستثمارات وإنما يكون لها دور من خلال الدولة وتحت إشرافها.

سادسا: فى حالة أن تكون هذه الاستثمارات قروض يجب أن تكون غير مشروطة بأى شروط اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو سيادية وأن تكون فى شكل سيولة مالية تستخدم فى المجالات المختلفة التى تقوم عليها خطط التنمية الاقتصادية الشاملة.

لابد وأن يكون هناك تكاملا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وينبغى أن يتم بين الدول العربية والاسلامية لخدمة إقامة التنمية الاقتصادية الشاملة صناعيا وزراعيا وحضاريا لأن هذه الدول تستطيع أن تستفيد من مواردها البشرية والطبيعية فى إقامة صروح التقدم العربى والاسلامى بما يحقق الرفاهية والكرامة لكل مواطن يعيش فى أى قطر من الأقطار العربية والاسلامية من التعاون المشترك لتحقيق أهداف التنمية وهذا ما يحدث فى أوروبا رغم اختلافها فى كل شئ وهذا ما نسعى إليه لاتفاقنا فى كل شئ.

الفصل الرابع

دور الدولة فى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة

لا يقتصر دور الدولة فى ظل مبدأ التنمية الاقتصادية الشاملة على حفظ الأمن الداخلى والدفاع عن الأمن القومى للوطن فى الخارج كما تدعو إلى ذلك بعض الأصول الفكرية للمذاهب الغربية بل يتعدى دورها ذلك إلى كثير من الأدوار فى المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والعقائدية.

فالدولة فى نظر حزبنا مسئولة عن تحقيق التنمية الشاملة للإنسان وضمان حياة كريمة لكل أفراد المجتمع ضمانا كاملا شاملا دون تمييز بين أصل أو جنس أو دين، وهى فى سبيل القيام بهذا الدور تعمل على الآتى:

أولاً: تقوم الدولة بتهيئة وسائل العمل لكل أفراد الوطن القادرين عليه عن طريق توفير فرص المساهمة الفعال فى النشاط الاقتصادى المنتج والمثمر ليعيش الانسان من ناتج عمله وأن هذه الوسيلة تعتمد على أن الدولة تقوم على العمل على توفير حاجات الأفراد الأساسية فى المأكل والمشرب والمسكن عن طريق توفير فرص العمل بكل أنواعه.

ثانيا: إن الدولة يجب عليها أن تكفل مواطنيها غير القادرين على العمل بتطبيق وتعميم مبدأ التكافل الاجتماعى من خلال المؤسسات الاجتماعية التى تتولى الدولة إدارتها والإشراف عليها لتحقيق حق الكفاية لكل أفراد الوطن دون تمييز والعمل على توفير حياة معيشية كريمة فى كل جوانب الحياة.

وتحافظ الدولة على حق الفقراء من خلال فرض حقوق لهم من مواردها الأساسية وصرف هذه الموارد لمن يستحقها حفاظا على النفس واستمرار حياتهم كما يجب أن تكون عليه الحياة الكريمة.

ولا خلاف بين كل العقائد والأخلاق والمواثيق الدولية قديمها وحديثها فى مسئولية الدولة عن الوفاء بحاجات الفقراء الأساسية ولنا فى تراثنا الإسلامى مايدل على كفالة الدولة لمواطنيها بل إن الأمر لم يتوقف عند حد الكفاية وأن تجاوز ذلك حد تحقيق الرفاهية للناس جميعاً.

وقد أمر النبى صلى الله عليه وسلم صراحة مسئولية الدولة عن الفقراء والعجزة ففى رواية أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال " من ترك مالاً فلورثته ومن نزل كلا فإلينا " والكل هو كل عيل والذرية (ه) إلى من يحتاج إلى إعالة.

وأن معانى الشريعة الاسلامية لاتفرق فى النظر بين الفقراء المسلمين وغير المسلمين لأن الانسان يشعر بوطأة الفقر لكونه إنسان لأن كلها ينزل فى معنى الانسانية والرحمة والتكافل أعم من أن يشمل المسلم فقط بل يجب أن يشمل كل أفراد الوطن دون النظر إلى الجنس أو الدين وفى ذلك تصدق الرسول بصدقة على أهل بيت من اليهود فهى تجرى عليهم ماداموا فى حاجة إليها.

هذا بلا شك قبل المبادئ الصحيحة للتنمية فى أسمى معانيها من ناحية نظرتها إلى الفرد ونظرتها إلى الدولة ونظرتها إلى الحكم.

فالفرد هو المالك الحقيقى لجميع الخدمات والأموال والدولة هى التى تضمن سعادة الفرد من خلال حمايته وخدمته والحاكم هو الشخص الذى يقوم على حماية ذلك كله ويتحمل مسئولية تحقيق التوازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع فى ظل مبادئ تلك التنمية الشاملة.

الفصل الخامس

الثقافة والإعلام و الفنون

تمثل هذه الأوعية الثلاثة أهم مرتكزات بناء الوعي العام لدى الإنسان المعاصر، لما لها من نفاذ وقوة تأثير وجاذبية هائلة لدى الجماهير، وعليه كان من الملح للغاية ـ كما يرى حزبنا ـ أن يتم تصحيح مسارات هذه الأوعية بما يحقق الأهداف العامة للمجتمع، وبما يضمن تحقيق المعادلة السوية والعادلة بين حرية الإبداع وبين حماية ثوابت الأمة وقيمها ومقدساتها واحترام مشاعر جمهور الأمة، ولكن هذا لا يعني أن الفن متجردًا من القيمة تحت شعا ر " الفن من أجل الفن "، ولا يعني أن الإبداع الفني أمر مطلق لا علاقة له بالمجتمع أو بالقيم

الإنسانية أو الأخلاقية، لكن لابد من التواز ن بين تشجيع الآداب والفنون والإبداع من ناحية، والالتزام بقيم المجتمع وثوابته من ناحية أخرى. يرى المؤسسون أنه لايمكن فصل الجانب القيمى والأخلاقى عن عملية التنمية. فانهيار المنظومة الأخلاقية فى المجتمع تؤدى إلى الإخلال بقيم العدل والمساواة وتؤدى بالتالى إلى تثبيط الهمم وسيادة الشعور العا م باليأس.

وإذا اختلت القيم يحدث التحلل الاجتماعي وتكون تصرفا ت وسلوكيا ت، وحتى تطلعات، مجموعات كبير ة من الأفراد والجماعات والتكوينات المهنية محكومة بمنظومات من القيم والمعايير السلبية - المعلنة وغير المعلنة - مثل:

- الحنث بالعهود والتعاقدات والشهادة الزور.
- الرشوة والمحسوبية والاختلاس والنصب.
- التسيب والإهمال واللامبالاة.
- ضعف الميول نحو المشاركة والمبادرة والاهتمام بالشأن العام.
- غلبة النزعة المادية والاستهلاك الترفي.
- زيادة معدلات الجريمة والعنف.
- ضمور معنى المصلحة العامة لدى قطاعات واسعة من المواطنين.
- انخفاض قدرات المواطنين - وأحيانًا رغباتهم - على العمل المنتج النافع.
- اختلال ميزان العدالة في توزيع الدخل، وفي تطبيق القانون،وفي توفير فرص العمل وفى القدرةعلى النفاذ إليها.
- ولأن الفنون والآداب كثيرا ماتعكس أمراض المجتمع فإن انهيار القيم يدفع بها بعيدا عن مقاصدها النبيلة، ويجعلها تتجه نحو التركيز على التفكير الخرافي ومخاطبة الغرائز.

وفي هذا السبيل يرى حزبنا أن المعلم الأبرز على وسائل الإعلام المصرية في السنوات الأخيرة يتجه نحو الترويج للقيم المستوردة والأخلاق الهابطة، من خلال عرض الأفلام والمسلسلات الأجنبية التي تروج لقيم الأمم الأخرى، أو من خلال انتاج أو إذاعة الأفلام المحلية التي تحاكي ما يفعله الانتاج الأجنبي، وهذا مما ضجت به الشكوى مرارا من عقلاء الأمة والغيورين علي أخلاق أبنائها، وإن من يلاحظ التطورات الخطيرة التي تحدث الآن في الجامعات والمدارس المتوسطة بشكل خاص، من فلتان أخلاقي وانتشار لظواهر الزنا تحت ستار ما يسمى " الزواج العرفي " وانتشار تعاطي المخدرات بين الشباب بصورة مروعة، كل ذلك مما يكشف بوضوح عن وجود " أزمة قيم " في المجتمع، وإذا كانت هذه الأزمة لها أسبابها المتعددة، إلا انه ما لا شك فيه أن الوزر الأكبر يقع على وسائل الإعلام والفنون التي روجت لإهدار القيم تحت ستار حرية الإبداع، وفي سبيلنا إلى إصلاح هذا الخلل أو جزء منه، فإن حزبنا يرى:

أولا: ضرورة وضع ميثاق أخلاقي واضح، مستمد من شريعة المجتمع الدستورية " الشريعة الإسلامية " تلتزم به وسائل الإعلام كافة، ووضع عقوبات رادعة على كل عمل أو تصرف يكون من شأنه خرق هذا الميثاق الأخلاقي.

ثانيا: سبق وأن أفتت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع في مجلس الدولة المصري، بأن الأزهر الشريف هو المنوط به الإشراف والمراجعة لكل ما يتعلق بالشأن الإسلامي في الأعمال الفنية، وهذه الفتوى لا بد وأن تكون موضع احترام المشرع المصري، وأن تكون

هناك لوائح صارمة تحمي هذا الإشراف من عبث العابثين، وينبغي أن يكون من حق أي مواطن أن يتقدم للأزهر الشريف بشكوى حول أي مما يراه ماسا بعقيدته أو الأخلاق المستقرة في المجتمع، وأن يطلب الرأي فيها، ويكون الرأي الذي يبديه الأزهر في ذلك ـ من خلال لجانه المتخصصة ـ مرجعية لها احترامها لدى السلطة السياسية، أو حجة في حالة وصول الأمر إلى ساحة القضاء.

ثالثا: تحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى شركات مساهمة مستقلة، يمتلكها العاملون فيها، وإلغاء تبعيتها إلى مجلس الشورى أو أية مؤسسة أخرى، ويكون لنقابة الصحفيين وحدها الحق في حسم المشكلات التي يتمخض عنها الشأن الصحفي، أو القضاء في حالة عجز النقابة عن حسم الخلاف أو حل المشكلة.

رابعا: حماية حرية الرأي في المجتمع، ودعم كل ما من شأنه تشجيع المواطن على إبداء رأيه والمشاركة في الهم العام، وإلغاء أية عقوبة سالبة للحرية في جرائم الرأي والاستعاضة عنها بالتعويض المدني.

خامسا: إن المحك الحقيقي لحرية الصحافة في أمة من الأمم هو إطلاق حرية إصدار الصحف والمجلات، وكل وضع سياسي أو قانوني لا يحقق هذا الأمر فهو شاهد على غياب حرية الصحافة الحقيقية في المجتمع، ومن ثم يرى حزبنا ضرورة إطلاق حرية إصدار الصحف والمجلات للمواطنين كافة، وإلغاء أية وصاية من أي جهاز سيادي في المجتمع تحول دون تحقيق هذا المطلب، ووضع لائحة قانونية موحدة تنظم هذا الأمر، لا يكون للسلطة التنفيذية أو التشريعية فيها أية مرجعية أو رأي من أي وجه.

سادسا: إنه لا يوجد في أي مجتمع معاصر ما يسمى مطلق الحرية في أي شأن من الشؤون، وإنما لكل مجتمع قيمه العليا التي يحافظ عليها ويدافع عنها ويعتبرها من مقدساته، ويستوي في هذا الأمر المجتمع الأمريكي أو الأوربي أو العالم الثالث، ونظرا لوجود الاضطراب والتخبط في أعمال الرقابة على الأعمال الفنية، ونظرا إلى اتفاق القوى السياسية كافة على ضرورة وجود هذه الرقابة وحظر ما تراه ماسا بمقومات المجتمع أو استقراره أو أمنه، على اختلاف وتباين بين التيارات المختلفة، فإن الحزب يرى ضرورة إعادة النظر في تكوين هيئة الرقابة على المصنفات الفنية، بحيث تكون مشكلة من خبراء في قطاعات الفنون المختلفة، وعلماء الشريعة، ورجال القضاء، وأعضاء ممثلين عن المجالس النيابية: مجلسي الشعب والشورى، ويكون حسم الرأي فيها بأغلبية الأصوات.

سابعا: العمل على توسيع مساحة المواد الثقافية والتربوية والدينية في برامج الإذاعة والتليفزيون، والتقليل إلى الحد الأدنى من الأفلام والمسلسلات وإخضاع المواد الفنية المستوردة للرقابة الصارمة قبل السماح بإذاعتها على المشاهدين.

ثامنا: يحذر الحزب من الدعوة إلى إنشاء قناة تليفزيونية رسمية متخصصة في الشؤون الدينية، ويرى أن الأوفق والأصدق في هذا الشأن هو توسيع المساحة المتاحة للبرامج الدينية في القنوات التليفزيونية العادية، كما يرى الحزب ضرورة مراعاة المشاعر الدينية لدى جمهور المشاهدين خاصة في أوقات الصلوات بحيث تكون هناك مساحة زمنية مناسبة لأداء الصلاة مع تثبيت الشاشة قبل إكمال البرامج المعتادة.

تاسعا: منع إنتاج أفلام أو مسلسلات تتعرض بالنقد أو الهجوم لمبادئ الإ سلام والالتزام الديني، ومعاقبة المساهمين في هذه الأعمال، وكذلك حظر الأعمال الفنية التي تحرض على التحلل من القيم المصرية والموروثات الحضارية.

الفصل السادس

المرأة وقضايا الأسرة

يرى حزبنا أن هناك خلطا كبيرا يقع في تصور مكانة المرأة في المجتمع، وهذا الخلط يكون غالبا ناشئا عن التطرف من بعض المحافظين أو من بعض العلمانيين، وهو خلط يجعل تصورات المجتمع ممزقة ما بين الدعوة إلى الانفلات الكامل لروابط الفطرة الإلهية التي تجعل الرابطة بين الرجل والمرأة روابط الرحم الموصولة أو القربى المحرمة أوالزواج المؤسس على المودة والرحمة، وتصور العلاقة بين الطرفين على أنها علاقات صراع بين المجتمع الذكوري والمجتمع الأنثوي، وبين النظرة التي تنظر للمرأة على أنها كائن متدن ينبغي عزله عن الحياة العامة وقصره على الشؤون الأسرية الشديدة الخصوصية، وينطلق حزبنا من الإيمان بأن الله تعالى قد كرم المرأة، وأن الإسلام وشريعته قد بينت أن لها من الحقوق ما يجعلها على قدم المساواة مع الرجل، إلا في بعض الحقوق أو الواجبات التي تتعلق بتأمين انتظام العدل الاجتماعي، فيكون التفاضل هنا تفاضلا في مقتضيات الوظيفة الاجتماعية وليس تفاضلا مطلقا، ولذلك أحيانا يكون للمرأة نصيب في الميراث أكثر من الرجل وأحيانا يكون للرجل نصيب أكثر من المرأة على ما تبينه قواعد الفقه المقررة.

ويعتقد حزبنا أن الخلل في الحياة الأسرية ووضع المرأة وحرمتها في المجتمع إنما كان بسبب الغزو الفكري والقيمي الأجنبي الذي تراكم على مدار القرن الأخير كله، في كتابات وبرامج وإرساليات وأفلام وقصص ومسرحيات وعقائد سياسية، وغير ذلك مما شهدته الأمة في تاريخها الحديث وما زالت تعاني من آثاره، ولذلك يرى حزبنا ضرورة إعادة النظر في مجمل الأوضاع المتعلقة بالمرأة والأسرة بحيث تكون متفقة مع شريعة المجتمع، ومع هدي القرآن والسنة.

ويقترح الحزب ما يلي:

أولا: تصحيح العبارة الشائعة عن " نصف المجتمع المعطل " وهي عبارة خادعة، جعلت عمل المرأة المشروع هو العمل الذي يخرجها من بيتها حتى ولو كان لغير حاجة، وكان من نتيجة هذا التصور الساذج أن المرأة التي تخدم أولادها أو تقوم على تربيتهم تكون طاقة معطلة، أما إذا قامت على خدمة الآخرين في بيوتهم أو قامت بتربية أولادهم فإنها تكون عاملة وغير عاطلة، وهذا كله من التخبط والمكر السئ الذي يهدف إلى إخراج المرأة من حصنها وابتزالها في الطرقات والمكاتب وحتى الحانات، ثم امتصاص عائد هذا الابتزاز من خلال الانفاق الهائل على مستلزمات "الخروج"، ولا شك في أن تصحيح هذا المفهوم هو أول طريق إلى إصلاح أوضاع المرأة، ومن ثم إصلاح قسم كبير من هموم المجتمع وأوجاعه.

ثانيا: إذا كانت الدولة تحرض الآن على خروج الموظفين واستقالتهم من أعمالهم تحت شعار " المعاش المبكر " للتخفيف من البطالة المقنعة، فإن من البديهي أن يكون النظر إلى وضع المرأة أولى، فيتم وضع خطة بعيدة المدى تهدف إلى عودة المرأة إلى رسالتها المقدسة والفطرية، في صناعة الخلايا الجديدة للمجتمع، وحماية الأسرة، لأنه قد ثبت بوجه القطع أن معظم التوتر والفساد والانحراف والفوضى الاجتماعية إنما يعود إلى غياب دور الأم والزوجة، وانعدام أي بديل يمكن أن يعوض المجتمع عن هذا الفقدٍ، ونقترح في هذا المجال أن يتم منح المرأة التي ترغب في أن تتقاعد عن العمل وتتفرغ لبيتها الأولوية القصوى في المعاش المبكر، وحفظ حق المساواة في العمل لمن تريد حسب الاحتياجات العامة في الدولة.

ثالثا: يدعو حزبنا إلى ضرورة التوسع في مشروعات الإسكان قليل التكلفة، ولمحدودي الدخل، وجعل ذلك له الأولوية القصوى في السياسة السكانية، لتيسير الزواج على الشباب، نظرا لثبوت أن العقبة الأساسية في هذا الباب إنما تعود إلى مشكلة السكن، ومن الواضح أن تعقيد هذه المسألة وإهمال الدولة لها أصبح له أبعاد اجتماعية خطيرة ساعدت على إفراز ظواهر الانحراف الأخلاقي بين الشباب، وانتشار جريمة الزنا بمسمى " الزواج العرفي ".

رابعا : نظرا إلى أن الدراسات والأبحاث التي قامت بها بعض مراكز البحث الاجتماعي الثقة، مثل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قد أثبتت وجود أرقام رهيبة من النساء غير المتزوجات، وأن الرقم يصل إلى حوالي خمسة ملايين امرأة بلا زوج، إما مطلقة أو أرملة أو عانس، ولما كانت هذه الوضعية مدخلا إلى فساد عريض في المجتمع، فإن حزبنا يدعو إلى التفكير في التيسير لاتجاه تبكير سن الزواج وتيسير سبله، وإذا كانت هناك بعض الدول تتخذ إجراءات استثنائية وغير مألوفة لمواجهة ظواهر اجتماعية خطيرة تهدد نسيج المجتمع ومستقبله، فإننا لا نتحرج أبدا في الدعوة إلى التشجيع على هذه الخطوة الاجتماعية الجريئة التي من شأنها أن تحل ـ بشكل مشروع وأخلاقي ـ مشكلة اجتماعية شديدة الخطورة، قد تؤدي ـ إذا أهملت ـ إلى انتشار التحلل الأخلاقي وانتشار الجريمة، كما يؤكد الحزب على ضرورة ترك مسألة كثرة النسل حسب ظروف كل أسرة بلا حجر على حريتها.

الفصل السابع

العمل الأهلي

إذا كان ثمة اتفاق بين المهتمين بأداء المجتمع الأهلي في مصر على أن السبب الرئيسي في أزمة المجتمع الأهلي، وتعثُّر النشاط التطوعي، وضعف تنظيماته ومؤسساته المختلفة – كانت ترجع إلى إعمال القانون رقم 32 لسنة 1964 ؛ ومن ثم انعقدت الآراء حول الدعوة إلى ضرورة إلغاء هذا القانون بكل مواده وبنوده كخطوة أولى في طريق نهضة هذا القطاع التطوعي وهو الأمر الذي مضت فيه الجهة الإدارية بالفعل، إلا أن حزب الفضيلة يرى أن هناك خطوة أكثر أهمية كان يجب أن تسبق إلغاء هذا القانون أو تتواكب مع إلغائه على الأقل، وهذه الخطوة تتمثل في ضرورة إعادة النظر في البنية التشريعية القانونية لنظام الوقف، وذلك بهدف إلغاء القوانين المقيدة لحرية المبادرة بالوقف، تلك التي أدت إلى استيلاء السلطة على الأوقاف الخيرية بشكل كامل منذ عام 1952.

ويرى الحزب أن النهوض بالعمل التطوعي والأهلي سيظل مرهوناً بالإعلاء من دور "الوقف" وبإعادة ثقة المجتمع به، فإذا تم الإصلاح وعادت الثقة أمكن للقطاع الأهلي أن يسترد استقلاليته، من حيث التمويل والإدارة، إذ أثبتت التجربة أن دوره لم يكن قاصراً على مجرد الإنفاق على المساكين والفقراء وذوي الحاجة فقط وإنما كان يقوم بدور مؤسسي وظيفي أوسع من ذلك وأشمل، حيث أسهم بفاعلية وبنصيب وافر في تأسيس عمران الحضارة الإسلامية في مختلف مجالاتها الاجتماعية والعلمية والثقافية والتقنية، وإسهامه الكبير في مجال الحرب (الجهاد)، وفي المحافظة على الاستقلال الوطني، ودعم حركات التحرر من الاحتلال حديثًا، وخاصة في مصر التي وظف أهلها نظام الوقف كأداة لمقاومة الغزو الثقافي الأجنبي، والتصدي للسيطرة الأجنبية على مقدراتها الاقتصادية، وإذا كان من أهم ركائز تنشيط المجتمع الأهلي والنهوض بدوره الاجتماعي والتنموي هو ضمان دعامتي الاستقلال المالي والإداري - فإن الأوقاف في التجربة والخبرة العربية -الإسلامية - وحتى وقت قريب - توفِّر الموارد المالية اللازمة للقيام بالأعمال التطوعية على اختلاف صورها ومجالاتها ؛ ومن ثم ضمنت الاستقلال المالي والإداري لتلك الأعمال وزوَّدتها بكل مقومات التواصل والاستمرارية، ونأت بها عن سيطرة السلطات الحكومية، وجعلتها أكثر ارتباطاً بتفاصيل وتقسيمات واقعها الاجتماعي وبحاجاته المتنوعة والمتجددة، ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن كل أشكال النشاط التطوعي والأهلي (أو المجتمع المدني) - بأنماطه وصوره المختلفة - كانت تعتمد أساساً على نظام الوقف لتمويله حتى الخمسينات من القرن الحالي.

وفي هذا الإطار فإن الحزب يرى أنه رغم تحفظه على القانون الجديد الخاص بالنشاط الأهلي وتنظيمه، واعتقادنا بأن البيروقراطية الثقيلة تعطل من انطلاق مؤسسات العمل الأهلي وتعوق نجاحها في تحقيق رسالتها الاجتماعية والإنسانية، إلا أن الأوضاع الإقليمية والمحلية والدولية تدفعنا إلى تأييد بعض بنوده التي تحفظ للدولة سيادتها الوطنية وحقها في الرقابة على التمويل الأجنبي للمؤسسات غير الحكومية، بل وتمنعه ؛ حفاظاً على الأمن القومي وحماية للقيم الثقافية الأصيلة التي تهددها أنشطة العديد من الجمعيات والمنظمات المموَّلة من الخارج، هذه الرقابة - التي تتطلبها - والتي تبلغ حد وضع المزيد من القيود لمنع التمويل الأجنبي نرى - أنها هي الضمانة الوحيدة لتأسيس مجتمع أهلي يتمتع بدرجة عالية من الشفافية والمصداقية والاستقلالية وليس مجرد نشاط نخبوي طفيلي يعبر عن امتدادات لمصالح وأهداف الجهات الأجنبية في بلادنا.

مع ضرورة أن يواكب ذلك إصلاح البنية التشريعية لنظام الوقف وتعديلها بما يؤدي إلى إزالة القيود التي فرضتها على حرية العمل الأهلي.

الفصل الثامن

الصحـــة

تعاني منظومة الرعاية الطبية في مصر منذ عدة عقود ويتمثل ذلك في انهيار الخدما ت الصحية المقدمة عبر التأمين الصحى خصوصا للفقراء، وغياب الحد الأدنى من الرعاية الصحية فى المستشفيا ت العامة. وتتمثل أزمة الرعاية الصحية أيضا فى ارتفاع مذهل فى أسعار الأدوية على نحو تعانى منه الطبقة الوسطى والدنيا. وإضافة لكل ذلك هناك نقص واضح فى نسبة الممرضين إلى مجموع السكان وإلى مجموع الأطبا ء فضلا عن انهيار فى مستوى كفاءة كل أطراف الفريق الطبي (الطبيب- الممر ض - التقنيون من مستخدمى الأجهز ة الطبية - المستشفى)..

ويرجع ذلك إلى سوء التخطيط الذي شمل جميع مناحي الحياة بالإضافة إلى انعدام الإدارة الرشيدة وضعف الاعتمادات المالية وعدم مواكبة التطورات الطبية في العالم بالإضافة إلى النظرة السلبية للرعاية الصحية والبيئة والكادر الطبي ومعاملتها على أنها ترف وإهدار للمال العام. فكلنا يدرك سوء وعدم كفاية الخدمات الصحية المقدمة عبر المستشفيات العامة وقطاع التأمين الصحي، وإهمال التجهيزات والنظافة والكفاءة المهنية والتفريط في صيانة المستشفيات العامة ومبانيها وأجهزتها. كذلك الإهمال الشديد في رعاية الأطباء وكفايتهم وتحفيز المتميزين منهم وعدم العناية ببرامج التدريب والتطوير وضعف رواتب الكادر الطبي المعاون من الفنيين وهيئة التمريض وقلة أعدادهم واستحواذ الإداريين بالوزارات والمستشفيات على معظم المزايا والحوافز المالية وكذلك ارتفاع سعر الدواء وعدم وجود بدائل وطنية للأدوية المستحدثة بأسعار مناسبة.

ومن ثم فإن الحزب يرى ما يلي:

1) رفع مستوى الأطباء علمياً، بإعادة النظر في سياسات القبول بكليات الطب، وبالتركيز على التعليم التطبيقي بإمكانيات حديثة مثل الأفلام والنماذج والأعداد المناسبة من الطلاب ووضع نظام للتدريب والتعليم المستمر.

2) رفع أجور العاملين بمهنة الطب إجمالاً من أطباء وتمريض وإداريين.

3) تأسيس جهة تتولى مسئولية قياس الخدمة الصحية ومتابعتها ويُناط إليها مهمة توجيه الخطط الطبية.

4) إعداد ملف طبي لكل مواطن مصري منذ ولادته حتى وفاته، ضمانا للعناية الطبية الكاملة، وتوفيراً لنفقات كثيرةُتهدر بفعل عشوائية العلاج.

5) تطوير نظام التأمين الصحي ليشمل قطاعًا كبيرًا من المواطنين لا يزالون غير مستفيدين من هذا النظام كطلاب الجامعات والفلاحين وربات البيوت وبعض المحالين للمعاش، ومعالجة العديد من الثغرات الموجودة في النظام الحالي، والذي يحمل المواطنين على الهروب إلى أنظمة تأمينية أخرى.

6) إنشاء جهاز قومي مسئول عن إصابات الحوادث، يشمل هذا الجهاز شبكة مستشفيات للطوارئ، الإسعافات الأولية، متصلة بشبكة إسعافات ثانوية والأخيرة متصلة بشبكة أعلى مع توفير أجهزة نقل حضارية لنقل المصابين وتيسير الخدمة والتكلفة.

7) وضع طريقة تكاملية بين الطب المجاني والطب الخاص ؛ مما يجعلهما يتكاملان في منظومة صحية عادلة لا يُغبن فيها فقير، ولا يهمَّش فيها خبير، ولا يُبخس فيها أجير.

8) تشجيع الجهود التطوعية، والمستشفيات الخيرية التي تقدم خدمات صحية للمواطنين.

9) وضع سياسة طموحة تهدف إلى إنتاج الدواء محليًا وتدعيمه وتوفيره ولمواجهة الارتفاع المتزايد في أسعار الدواء، مع وضع أولوية لحماية الصناعة الوطنية في مجال الدواء،ويقترح الحزب قيام سوق عربية إسلامية مشتركة في قطاع الدواء لمواجهة الشركات العالمية الكبرى المحتكرة صناعة الدواء وتسويقه، والتوسع في استخدام الأعشاب في إنتاج الأدوية.

10) ضمانًا لحق المواطن الفقير في الحصول على خدمة طبية كريمة يُعاد النظر في النظام المتبع الآن لتقديم الخدمة الطبية المجانية بالمستشفيات العامة.

11) أن تفرض الدولة رقابة فعالة على المستشفيات المسماة بالاستثمارية، وضبط ظاهرة المغالاة الباهظة في أجورها، مما يحرم قطاع واسعا من المجتمع من الحصول على خدماتها.

الفصل التاسع

التعليم

تشكو مصر منذ سنوات من انهيار في المنظومة التعليمية والتربوية وما ترتب على ذلك من تراجع مذهل فى مستوى المعرفة والكفاءة لدى القطاعات الأوسع من المجتمع.

فالنهضة المأمولة في مصر لن تقوم إلا بإصلاح شامل للسلك التعليمي والتربوي وذلك بإصلاح المناهج العقيمة وطرق التدريس البالية في التعليم التي أفرغت العملية التعليمية من أى محتو ى قيمى وحرم الشباب من تنمية مهاراتهم ومواهبهم، الأمر الذي أدى إلى تراجع مذهل في مستوى ممارسة المعرفة وكيفية استخدام المعلومات والتكنولوجيا في النهوض بالبلاد وعدم وجود تصور واضح وإدارة حقيقية ذات كفاءة خلال الحقبة الماضية.

ومن ثم بدا جليا الحاجة الملحة إلى مراجعة شاملة لتوجهاته وإصلاح جذرى لكافة مكوناته.

ويمكن تلخيص أسباب تدهور العملية التعليمية في التالي:

1- تحول العملية التعليمية في مصر إلى آلية يتم من خلالها التعامل مع الطلاب وكأنهم شاحنات يتم تحميلها طوال العام بالمعلومات التي يتم التخلص منها على أوراق الإجابات نهاية العام

2- شيخوخة العملية التعليمية خلال الخمسين عاماً الأخيرة ما بين مناهج بالية وتمديد لقيادات قد تعدت السن القانونية وفكر عتيق لا يرقى لتطلع الأمة ولا يصلح لمواكبة العصر فضلاً عن سبقه.

3- وجود مسافة بعيدة بين كمية وكيفية البنية التعليمية والتجهيزات العملية والتكنولوجية للزيادة المضطردة في أعداد المتدفقين طلبا للعلم والمعرفة والراغبين في دخول سوق العمل.

4- الفساد المستشري في كل مناحي الحياة خلال الحقبة الأخيرة، وتأثير الواسطة في العملية التعليمية سواء فيما يتعلق بالطالب أو المعلم واستئثار الإداريين على واجهة العملية التعليمية وحوافز العاملين بها وتفننهم في الاستحواذ على كل حافز لتحسين أوضاع المعلمين.

5- انتشار الدروس الخصوصية مما أهدر دخل الأسرة المصرية وأضاع أوقاتها. وما أدى إلى ذلك من الأوضاع البائسة للمعلم وازدحام الفصول الدراسية ومناهج فكرية ودراسية عقيمة عتيقة تعتمد على التلقين والحفظ وإلغاء العقل.

وعليه فإن حزبنا يرى الآتي:

1. ينبغي تحرير التعليم الوطني من الضغوط الخارجية، وذلك من خلال التأكيد على الطابع العربي والاهتمام بمواد التاريخ والجغرافيا، واللغة العربية، والتربية الدينية، والتربية الوطنية، وأيضاً من خلال الحد من ظاهرة المدارس الخاصة ذات الطابع الأجنبي التي لا تستخدم اللغة العربية في التعليم والتعلم، وتركز بدلاً من ذلك على لغاتها، وعلى طابعها الثقافي الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تدنِّي مستوى الولاء الوطني، وانفصام الشخصية، والعداء للثقافة العربية والنفور منها، وهجرة المتميزين من أبناء الوطن في النهاية إلى بلاد الثقافات التي تعلموا في مدارسها، مع الأخذ في الاعتبار أن الذين ينخرطون في هذه المدارس - غالباً - هم أبناء الصفوة الذكية المتميزة، الذين يُنتظر منهم في النهاية أن يقودوا المجتمع في مسعاه الصاعد نحو التقدم والرقي، هذا فضلا عن التكاليف الباهظة لهذه المدارس، ويؤكد حزبنا على أنه يعتنق مبدأ أن التعليم كالماء والهواء، يتعين أن يحصل كل مواطن على قسطه منه تحقيقا لعدالة توزيع الخدمات بين المواطنين، بأقل جهد وأقل تكلفة ممكنة، بل ومجانا لغير القادرين.

2. المدرسة الثانوية المتكاملة:

إعادة النظر في تقسيم التعليم الثانوي إلى عام ومهني.ويقترح الحزب توحيد مدارس المرحلة الثانوية، التي تمتد من الخامسة عشرة حتى الثامنة عشرة، تحت ما يسمى "المدرسة الثانوية المتكاملة" التي يمكن اعتبارها مرحلة منتهية لا ترتبط بالضرورة بمرحلة التعليم العالي والجامعي، فهي تحتوي على مزيج منسق من العلوم والمعارف والمهارات الفنية ومهارات التعلم الذاتي التي تتيح لخريجيها مجالات واسعة للاختيار بين الالتحاق بالجامعة وبين الالتحاق بسوق العمل في ضوء استعداداتهم وميولهم، وفي ضوء التوجيه التربوي والمهني، كما ينبغي أن يكونوا قادرين على التعلم الذاتي، وعلى القيام بأدوار اجتماعية معينة، وأن يكون الخريج قوي الهُوية والشخصية، ومحصَّناً بالتفكير العقلاني والتحليل النقدي.

3. الإدارة والتمويل:

إن التعليم كعملية مجتمعية لا يمكن أن يتحقق من خلال المركزية الحادة، فقد أصبح النظام المركزي عقبة أمام التطور، لما ترتب عليه من قيود تعوق الحركة وتمنع المبادرة، وتبعد مشاركة القطاعات المحلية من الاهتمام بقضايا التعليم والتعاون في حلها.

إن الاتجاه العالمي الآن هو أن تكون الدولة أصغر، وأفضل أداءً، وأقل ترهُّلاً، فالدولة يتعين عليها الآن أن تنتقل من القيام بأشياء كثيرة بشكل سيئ، إلى القيام بمهامها الأساسية بشكل جيد، لذلك يجب تقليص مركزية الإدارة التربوية، وذلك لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة، وتشجيع المواطنين على تحمُّل أعباء التعليم، وذلك بأن يترك شأن التعليم للمحافظات تديره بما يتسق مع طبيعتها الجغرافية والاقتصادية وحاجاتها وعدد سكانها، ونوعية الحرف والمهن فيها، وأن يتقلص دور وزارة التربية والتعليم المركزية في الإشراف على المستوى التعليمي العام داخل القطر، والحفاظ على الهوية والشخصية الوطنية من خلال عدد من مواد المنهج المحوري ذات الطابع الوطني التي تدرس في جميع أنحاء الجمهورية، ومن خلال ميزانية سنوية توزعها الوزارة المركزية على المناطق والمحافظات حسب عدد سكانها، على أن تقوم كل محافظة أو منطقة بتمويل التعليم فيها بطريقتها الخاصة من خلال ضريبة التعليم، ومن خلال التبرعات المالية والعينية المختلفة لأبناء كل محافظة، بالإضافة إلى حصيلتها من الميزانية السنوية.

4. أن الدولة لن تستطيع تحمل نفقات التعليم وحدها في المستقبل وهي قادرة على تحمل النفقات الواجبة فعلاً الآن، فنفقات التعليم أصبحت باهظة، والإقبال على التعليم سيكون كبيراً، ونوعية التعليم المطلوب متميز، فتشعب فروع الشجرة التعليمية وامتدادها المستمر أفقياً ورأسياً يجعل من غير الممكن - إدارياً ومالياً - أن تقوم الدولة بتمويل وضبط كل هذه التشعبات والامتدادات والتطورات. ويتطلب ذلك أن تتحمل مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته غير الحكومية نصيباً متزايداً من مسئوليات التعليم إدارة وتمويلاً وتنظيماً.

ومن بين مؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تتحمل نصيباً أكبر من غيرها في الإنفاق على التعليم - المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح ؛ لأنها المستفيدة الأولى من مخرجات النظام التعليمي، ومن ثم ينبغي أن تخصص جزءاً من أرباحها للإنفاق والاستثمار في تنمية الطاقة البشرية، ولأن مساهمتها في تمويل بعض نفقات التعليم والتدريب سيكون حافزاً لها في أن تقوم بدور في صياغة مضمون العملية التعليمية، بل سيكون من حقها أن تراقب - بشكل أو بآخر - طرق الإنفاق والإدارة في المؤسسات التعليمية، بحيث تتأكد من كفاءتها في إنتاج المخرجات التعليمية المطلوبة لمصلحتها ومصلحة المجتمع ككل.

ومن شأن الإسهام المتزايد للوحدات الاقتصادية الهادفة للربح في نفقات التعليم أن يؤدي ليس فقط إلى تخفيف الأعباء المالية عن الدولة، وإنما إلى الربط العضوي والمحكم والمباشر بين التعليم والاقتصاد، فمن شأن هذا التقليد أن يجعل هذه الوحدات تهتم بالإسهام المباشر في صياغة ورقابة العملية التعليمية، ومراعاة حسابات التكلفة، وتوعية القائمين على العملية التربوية بأهميتها، وهذا هو المقصود السياسي الرشيد للتربية.

وهنا يجب أن نحذر من الوقوع في الخلط بين الوحدات الاقتصادية التي تقتطع جزءاً من أرباحها لتسهم به في الإنفاق على التعليم من أجل تجويده وتحسين إنتاجية خريجيه، وبين المؤسسات الهادفة للربح على حساب التعليم وخصماً من المصروفات الدراسية المدفوعة فيه، فهذا النمط الأخير يقوم بعملية عكسية مدمرة للعملية التعليمية وللمجتمع في آن واحد.

5. أن المنهجية السابقة تحتاج إلى تكوين نوعيات جديدة من المعلمين عالية الكفاءة، رفيعة المستوى الأكاديمي والمهني والأخلاقي.. نوعيات فعالة في عمليات التغير الاجتماعي، وليست مجرد أدوات للحفاظ على الأوضاع القائمة.

لابد من الحصول على معلم قادر على بناء الشخصية المستقلة القادرة على التعلم الذاتي، والبحث عن المعلومات من مصادرها، وعلى انتقاء المعلومات، وتحليلها ونقدها، وتنظيمها، وعلى الاستخدام الأمثل لها، وتوظيفها في حل المشكلات.

وللحصول على هذه النوعية من المعلمين لابد من الاهتمام بمهنة التعليم باعتبارها مهنة صناعة الإنسانية، والأساس في رقي الإنسان وتقدم المجتمع، ويكون ذلك بالدرجة الأولى عن طريق تعزيز مكانة المعلم الأدبية والمادية والاجتماعية، وربطها بالمؤسسات الجامعية والتربوية، وتحفيز العناصر المتميزة على الانخراط في هذه المهنة المقدسة.

باختصار: إنه لا سبيل إلى الدخول إلى القرن الحادي والعشرين، وإلى الإسهام في بناء المستقبل في ذلك القرن، وإلى الاحتفاظ بمكان فيه - فضلاً عن مكانة - إلا بمعلم قادر على الإسهام الفعال في التعلم الذي هو علم صناعة الإنسانية وعمارة الأرض، وترقية الحياة.

والمعلم في هذا النظام التعليمي الرائد، لابد أن يكون قدوة فكرية، وقدوة نفسية، وقدوة تربوية، وقدوة اجتماعية، فهذه حقيقة من حقائق الوجود التربوي بل والوجود الاجتماعي كله، فإذا لم يعَد هذا المعلم إعداداً جيداً للقيام بهذا الدور فلا أمل في التعليم، ولا قيمة للتقنية، ولا سبيل إلى بناء العدل والسلام في عقول البشر.

 وبشكل أساسي وعاجل، يحدد حزبنا أهم مناطق الاعتلال في القطاع التعليمي والمطلوب سرعة التدخل الجراحي فيها على الوجه التالي:

1- إعادة الاعتبار للتاريخ الإسلامي، واللغة العربية في مختلف مراحل التعليم.

2- جعل مادة الدين إجبارية في كل مراحل التعليم، وأن تكون شرطا للنجاح، من التعليم الأساسي وحتى التعليم الجامعي.

3- محاصرة مظاهر تغريب التعليم، وتقنين ظاهرة تراخيص مدارس اللغات، بما يحفظ على أبناء الوطن هويتهم ولغتهم، لغة القرآن أشرف كتاب وأقدس كلام.

4- إعادة العمل بنظام الكتاتيب في المرحلة ما قبل الابتدائية، مع العمل على تحديثها ودعمها ماليا وإداريا.

5- الفصل ما بين الديني والمدني في التعليم الأزهري، وإعادة الأزهر إلى رسالته الأساسية كمؤسسة حافظة للشريعة ومخرجة لعلماء متخصصين في الفقه وعلوم الدين.

6- تشجيع النشاط الأهلي في بناء المعاهد الأزهرية، والعمل على رفع كل القيود التي تعوق مبادرات الناس في ذلك، سواء كانت قيودا إدارية أو أمنية.

7- ربط الجامعات بالبيئة المحلية ومراكز البحث، بحيث تكون الجامعات جزءا من منظومة متعاضدة للإصلاح في مختلف شؤون المجتمع.

8- تصفية التعليم الجامعي من التدريس باللغات الأجنبية، وتعريب الدراسة الجامعية تعريبا تاما، وجعل اللغة الأجنبية مادة من مواد الدراسة.

9- ضرورة زيادة نصيب التعليم من الإنفاق الجاري (10%) ليرتفع إلى (15%) سنوياً بالإضافة إلى التفكير في تعظيم موارد التعليم ويمكن من هنا التفكير في فرض ضريبة تعليمية قومية على الأنشطة الاستهلاكية والطفيلية والرأسمالية التي يمكن أن تعزز حصيلتها الإنفاق على تطوير التعليم بالإضافة إلى تشجيع دور المجتمع المدني.

10- إعادة النظر في وظيفة وشكل المرحلة الثانوية برفع نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي وضمه إلى التعليم الأساسي للوصول إلى نسبة استيعاب 85% في نهاية الخطة الخمسية السابقة.

11- ضرورة مد التعليم الإلزامي إلى نهاية المرحلة الثانوية انسجاماً مع ضرورات ومتطلبات التطور التقنية وارتفاع مستوى الوحدات الإنتاجية.

12- وبالنسبة لتطوير المدرسة الثانوية فتوجد عدة صيغ منها جعلها مدرسة ثانوية شاملة موحدة لجميع الطلاب، أو اعتبار كل أنواعها العام والفني مؤهلاً للالتحاق بالكليات والمعاهد العليا المناظرة.

13- ومن البدائل المطروحة في تجديد التعليم الثانوي - إلى جانب المدرسة الشاملة - توحيد نظم الدراسة في المدرسة الثانوية بمعنى أن يكون القبول فيها تحت مسمى واحد، ويمكن أن نطرح هنا العودة إلى تقرير سنة رابعة للتعليم الثانوي ويمكن أن تعد سنة مؤهلة للتعليم الجامعي حيث يرتبط القبول بكلية معينة بالدرجات في المجموعة المؤهلة للكلية المرغوبة.

14- لا تزال كفاءة التعليم الأساسي متدنية، ولا يزال هذا التعليم تعليماً للفقراء، ومع النجاحات المتحققة نسبياً في رفع نسب الاستيعاب فيها إلا أن تسرب أبناء الأسر الفقيرة من هذا التعليم يشكل ظاهرة خطيرة تهدد سلامة الجسد التعليمي فبينما يقدر وزير التعليم نسبة هؤلاء - قبل أربع سنوات - بنصف مليون سنوياً، فإن تقديرات المصرف الدولي تحدد النسبة بـ (36%) ومعظمهم، أو كلهم من أبناء الفقراء، مما يعني أن التعليم الأساسي بصورته الحالية، ووظيفته يمثل أحد أوجه الاختلال في المنظومة التعليمية ؛ ولذا يجب التفكير في إعادة تخصيص موازنة التعليم لرفع نصيب الطالب في التعليم الأساسي (180 جنيهاً في السنة في مقابل 2765 جنيهاً للطالب الجامعي)، وكذلك يمكن تقسيم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي إلى مرحلتين فرعيتين، ويدعم ذلك رفع نسب إلحاق أبناء المصريين برياض الأطفال بحيث يمتد السلم التعليمي من أسفل، مما يحقق المزيد من ديمقراطية التعليم، وحتى لا يستمر كَون التعليم الأساسي طارداً لأبناء الفقراء.

15- تطوير نظم إعداد المعلم بكليات التربية يعد شرطاً أساسياً من شروط تنمية التعليم المبدع والتعليم النقدي في التعليم المصري، ولذا فالحاجة إلى مد سنوات الدراسة بكليات التربية إلى خمس سنوات مسألة أساسية في هذا الصدد وسيستفاد من السنة الخاصة في تدعيم الدراسة التخصصية والتربية العملية، ويمكن التفكير في صرف مكافأة ثابتة في هذه السنة الخامسة لجميع الطلاب - أشبه بالكليات العسكرية - كنوع من أنواع التشجيع لهم.

16- إلغاء القرارات التي تحجر على حرية الطالبات والمدرسات في لبس الحجاب أو النقاب، طبقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا، واعتبار أي نقل لمدرسة أو منعها من مزاولة التدريس أو فصل لطالبة من قبيل الاعتداء على الحرية الشخصية والحريات العامة المكفولة، والتي جعل الدستور الاعتداء عليها جريمة لا تسقط عنها الدعوى العمومية.

إن آثار سياسة التكيف الهيكلي في تعليم الجمهور الأكبر من الشعب المصري تعني زيادة نسب خروج الفقراء من التعليم، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة مما يستلزم التفكير في سياسات تعويض الأسر الفقيرة عن فرص لعمالة أطفالها وتقديم خدمات تعليمية للفقراء في المدرسة مما يجذبهم للبقاء فيها ويرتبط ذلك بالعودة إلى نظام الست سنوات في التعليم الأساسي في حلقته الأولى واعتباره المقوم الأساسي في تشكيل الفرد.

الفصل العاشر

السياسة العربية

كانت مصر ولا تزال لاعباً محورياً في محيطها العربي، حيث تضطلع دائماً بدور هام ثقافياً وإعلامياً و سياسياً في الإطار العربي.

وإذ يشكل الشعب المصرى جزء لا يتجزأ من الأمة العربية فإن مسئولية المواطن المصرى العربى فى صنع التقدم وفى دعمه وحمايته تمتد لتشمل الامة العربية كلها. وهوتأكيد للدور التاريخى الذى قام به شعبنا على مر العصور للدفاع عن هذه المنطقة باعتباره جزءا من الأمة العربية.

ان القضية العربية القومية التى ارتبطت بقضايانا الوطنية تتمثل فى الصراع الذى نخوضه وتخوضه الشعوب ضد الامبرالية الصهيونية ويؤكد التلاحم العضوى الذى يربط الأمة العربية بمصير واحد وهذا يقتضى:

1. العمل على إعادة السيادة المصرية لسيناء كامله وسط سياده الوطن عليها والحريه وكل الأراضى العربيه المحتلة ليكون ذلك واجبا وطنيا وعقدئيا بجانب انه واجب قومى عربى واسلامى.

2. ضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب العربى الفلسطينى وفى مقدمتها تقرير مصيره على أرضه واقامة السلطة الوطنية على كل التراب الفلسطينى من البحر الى النهر باعتبار ان الصراع بيننا وبين الصهيونية العالمية ممثلا فى دولة اسرائيل هو صراع وجود وليس صراع حدود.

3. مشاركه الممثلين الشرعين للشعب الفلسطينى والمنتخبين انتخابا حرا فى جميع خطوات ازمة الشرق الاوسط، باعتبار أن القضية الفلسطينية هى مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة. وكذلك فان اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلى على أرض فلسطين هو تصميم على تصفية جيب من أخطر جيوب الاستيطان فى العالم.

4. العمل على دعم وتوحيد كل القوى العربية والاسلامية والدولية المناضلة ضد الاستعمار والصهيونيه من أجل التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى والوحدة الدينية.

5. مقاومة سياسة الهيمنة الاسرائيلية والعمل على افشال السياسات الاستسلامية للعدو الامبريالى والصهيونى فى المنطقة العربية بدعوى السلام.. السلام المفروض بقوة العدو.. لايمكن ان يسمى سوى بحقيقه.. بالاستسلام للهيمنة الاسرائيلية فى المنطقة. والتصدى لكافة المحاولات التى تمارس لخداع الشعب العربى تحت العديد من المسميات البراقة لاحتواء الشعب العربى لحظيرة الامبريالية والصهيونية.. بالترغيب. أو بالقوة والقهر.. والعدوان.. لخضوع الشعب العربى للامبريالية والصهيونية.. بالترهيب.أو بتيئيس الشعب العربى.. لخنوعه وكسر حائط صموده ونضاله ووجوده.

6. السعى لتكوين جبهة عربية اسلامية ودولية عريضة تضم مختلف النظم والقوى والأحزاب والهيئات والشخصيات التى تؤمن بان غاية النضال العربى فى مساره التحررى هى اقامة المجتمع العربى الذى يؤمن بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية فى نطاق حركة عربية واحدة.

الفصل الحادي عشر

السياسة الخارجية

لطالما تميزت مصر بمكانة دولية رفيعة أنتجتها مكانتها الجغرافية والتاريخية الهامة بيد أن سياسات العهد البائد الخارجية والتي عرفت بالتبعية المفرطة وانكفائها على نفسها بانشغالها بأمورها الداخلية فقط, وإهمالها المتزايد لشئون القارة الإفريقية إلى الحد الذي جعلها تبدو غير مبالية بما يجري في دول حوض النيل, وكذلك تآكل دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعجزت عن استثمار رصيدها التاريخي في إفريقيا؛ مما جعل دولاً صغيرة تتجاسر عليها ولا تمانع في التعاون مع دول معادية تسعى لابتزازها، ولقد حان الوقت لأن نسعى لتصحيح مسار سياستنا الخارجية، واستعادة مكانتنا المرموقة في طليعة دول العالم، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

ان سياستنا الخارجية يجب أن تكون انعكاسا امينا وصادقا لعملنا الوطنى. وعلى هذا علينا ان نسير فى ثلاثة خطوط عميقة:

. أولا: الحرب ضد الاستيطان بكل الطاقات والوسائل وكشفة فى جميع وسائله ومحاربته والتصدى له فى كل مكان خاصة فى فلسطين

ثانيا: العمل من أجل السلام القائم على العدل، لأن جو السلام واحتمالاتة هو الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التنمية الشاملة والتقدم والاستفادة منها.

ثالثا: التعاون الدولى من أجل الرخاء،فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره خاصة فى عصر التقدم العلمى وثورة الاتصالات. لذلك يصبح من الضرورى:

1. انتهاج سياسة خارجية تخدم مصالحنا الاستراتيجية على الصعيدين العربى والاسلامى والدولى لصون استقلال مصر وتعزيز مكانتها الاقليمية الدولية، وخلق قوة عربية تخدم السلام والتقدم فى العالم.

2. تدعيم اتجاهات التحرر المعادى للاستعمار بكافة أشكاله، لتثرى اتجاهنا فى التنمية الشاملة التى تستهدف حرية الوطن والمواطن مع التصدى لكل اشكال القهر والكبت وحرمان الشعوب من حقها فى التعبير عن ارادتها الحرة.

3. أن تكون سياستنا الخارجية جزءا من التزامنا العام بالنضال المشترك مع الشعوب المعادية للاستعمار والتخلف والتزامنا ضمن الجبهة العربية الموحدة،لهزيمة المخطط الصهيونى وتحرير كل الثروات والأراضى العربية من السيطرة الأجنية لبناء مجتمع عربى متقدم ومتكامل.

4. الايمان بالدور القيادى لمصر وتراثها وكل ثوراتها خاصة ثورة الشعب المصرى فى 25 يناير 2011 والتى فجرها الشباب واحتضنها الشعب المصرى كله وأيد مطالبه المشروعة جيشه العظيم مما بجعل القاهرة منارة حقيقية للحرية والمساواة والعدل.

5. تدعيم الصداقة مع كل القوى التى تؤيد هذا الأتجاه، ومن هنا يتعين اقامة أوثق العلاقات مع الأنظمة والقوى الاقليمية والاسلامية والدولية ومع كل الشعوب المحبة للحرية والعدل والسلام.

6. إن علاقتنا مع الدول الاسلامية والدول المحبة للسلام والعدل يجب أن تسير فى مسارها الطبيعى باعتبارها القوى التى وقفت مع نضالنا المشروع لتحرير الأرض المحتلة ووقفت معنا سياسيا واقتصاديا وعسكريا كما يجب تدعيم علاقات التعاون مع كل الدول الحديثة التى تحب ان يكون لها دور فعال فى تحقيقه وفى مقدمتها مجموعة عدم الانحياز والهند ومجموعة البلدان الافريقية والاسيوية لدفع كافة الجهود لمواجهة السيطرة الاحتكارية لبعض الدول والشركات متعددة الجنسيات للحفاظ على الاستقلال وثروتنا الوطنية لتحقيق التنمية لصالح شعوبنا.

7. العمل على ايجاد التكافؤ والتوازن فى العلاقات الاقتصادية الدولية بهدف اقامة نظام جديد فى هذه العلاقات يهدف الى ايجاد الدعم الكامل للتنمية الشاملة مع الوضع فى الاعتبار التغيرات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والثقافية التى حدثت فى مجتمعنا.

8. ان تدعيم علاقتنا السياسية والاقتصادية والثقافية بالمجموعة الأوروبية أمر هام وضرورى للسلام فى الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط باعتبار أن الأمن الأوروبى مرتبط بالأمن فى الشرق الأوسط.

9. ان تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أمر ضرورى باعتبارها القوة الاكبر فى عالم اليوم الا انه يجب ان يوضع فى الاغتبار مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة وعلاقتها مع الكيان الصهيونى وأن هذه العلاقة تقوى او تضعف على ضوء تأييدها او عدم تاييدها لمصالح الامة العربية والاسلامية.